The Turkish position towards the Iraqi occupation of Kuwait 1990-1991

Lecturer: Dr. Ali Jouda Al-Malki
Basra and Arab Gulf Studies Center
The University of Basrah

Abstract:

This paper is about the Turkish attitude towards the Iraq occupation for Kuwait 1990 – 1991 on the account that Turkey has a diplomatic device which is active and flexible which is able to reduce the effects of that occupation and to enter in meditation to end the crisis but the Turkish diplomacy finds regional role as it one of the most main actors the region due to its geo – political location as as a neighbor for Iraq. The direct cause which made it possible to stand up to its policy is because of the difference in possibilities between them as well as preoccupied with internal problems.

الموقف التركي من الاحتلال العراقي للكويت
١٩٩٠م – ١٩٩١م

م.د.علي جوده صبيح المالكي
مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

المستخلص:

تناولنا في هذا البحث الموقف التركي من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠م – ١٩٩١م على اعتبار ان تركيا تمتلك ادوات دبلوماسية نشطة ومرنه قادرة على التخفيف من آثار ذلك الاحتلال او الدخول في وساطة لانهاء الأزمة الا ان الدبلوماسية التركية وجدت في هذا الاحتلال فرصة ذهبية لممارسة دور اقليمي في المنطقة بوصفها احد الفواعل الإقليمية البارزة بسبب موقعها الجيوبولتيكي المجاور للعراق، وارتباطاتها الإقليمية والدولية ومصالحها في منطقة الخليج العربي. وان السبب المباشر الذي اتاح الوقوف بوجه سياستها بسبب فارق الإمكانيات بينهما فضلاً عن انشغالها بمشاكلها الداخلية .

المقــدمة:

تدرك تركيا اهمية مكانتها الدولية والاقليمية المتمثلة بأنها ليست دولة طرف بل دولة مركز لذا فأنها قادرة على التأثير بالدول والاقاليم المحيطة بها، وتتحرك تركيا في مقدرتها على التعامل مع الدول العربية والاسلامية من منظور انماط واساليب متنوعة دون المساس بمصالحها الامنية والاقتصادية. وترتبط تركيا بعلاقات وثيقة مع العراق تعود الى عمق القدم وتجمع كلا البلدين مصالح استراتيجية لا يمكن الاستهانة بها، إذ تجمع البلدين حدود برية مشتركة تصل الى حوالي(٣٨٤كلم)،وهذا ما يؤدي الى تعزيز عمليتي التأثر والتأثير بين شعبي البلدين. فضلا عن الفسيفساء العرقية التي تجمع بينهما من عرب واكراد وتركمان. فالملف الكردي يعد من اهم ملفات الاهتمام المشترك بين تركيا والعراق في المنطقة اذ يتوزع الاكراد فيهما اضافة الى ايران وسوريا، فضلا عن ان تركيا تعتبر الراعية الاولى لتركمان العراق سياسيا وثقافيا بسبب حقائق العرق والثقافة. لذا بات من البديهي ان تتغير السياسة التركية حيال العراق اثر ازمة الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١ وتتبع "سياسة المبادرة" بدلا من سياسة رد الفعل.

فرضية البحث: ينطلق بحث موقف تركيا من الاحتلال العراقي للكويت١٩٩٠-١٩٩١ من فرضية مفادها هل تمتلك تركيا ادوات دبلوماسية نشطة ومرنة قادرة على التخفيف من اثار الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١؟

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من خلال كونه :

اولا: يسهم عمليا في تعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي وصناع القرار في المنطقة للتعرف على ادوات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة.

ثانيا: يوفر نظريا فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن المحلي والاقليمي والدولي للاطلاع على الوصف التحليلي لطبيعة المواقف التركية وانماطها وادواتها على الساحة الاقليمية.

ثالثا: يكشف البحث عدم وجود اتفاق عربي عام من ابرز ملامحه الانقسام الحاد وعدم وضوح الرؤى السياسية بسبب المصالح الاقتصادية.

اشكالية البحث : تدور اشكالية البحث حول توتر العلاقات العراقية – التركية ابان الاحتلال العراقي للكويت الذي وجدت تركيا فيه فرصة ذهبية لممارسة دور اقليمي في المنطقة باعتبار انها احد الفواعل الاقليمية البارزة لموقعها الجيوبولتيكي المجاور للعراق، وارتباطاتها الاقليمية والدولية بحلف شمال الاطلسي ومصالحها في الخليج العربي.

اهداف البحث :

اولا: التعرف على اهم المراحل التاريخية الرئيسة التي مرت بها العلاقات العراقية– التركية حتى عام١٩٩٠.

ثانيا: بيان اهمية توفير الاحتلال العراقي للكويت في اب ١٩٩٠ فرصة ذهبية لتركيا لاستعادة دورها الذي كان قد بدأ يضمحل.

ثالثا: استعراض الدور الاستراتيجي التركي المتبع تجاه العراق منذ العهد الملكي ولغاية عام١٩٩٠ والذي تميز بخفض التقاطعات ونقاط الخلاف بين تركيا والعراق.

اقسام البحث : قمنا بتقسيم البحث على مبحثين تناول المبحث الاول العلاقات العراقية التركية حتى عام ١٩٩٠،في حين انصرف المبحث الثاني الى تشخيص وايضاح الموقف التركي من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١.

منهجية البحث: لغرض التحقق من صحة الفرضية قمنا باستخدام المنهج التاريخي والاستعانة بالمنهج التحليلي بغية الوصول الى ادق الاستنتاجات.

المبحث الاول : العلاقات العراقية – التركية حتى عام ١٩٩٠

بعد نهاية الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٨م بقيت قضايا عدة عالقة بين تركيا ودول الجوار، ولا سيما العراق، وكانت قضية الحدود بين الدولتين هي الابرز إذ ظهرت مع مشكلة الموصل بعد اعلان هدنة مودرس[١] في الثلاثين من تشرين الاول عام ١٩١٨م ، ففي وقتها طالبت تركيا بولاية الموصل ولم تتمكن بريطانيا التي كان العراق يرزخ تحت سيطرتها من ايجاد حل لهذه المشكلة بالرغم من عقد معاهدة لوزان [٢] ، فقامت بريطانيا بأحالة المشكلة الى

عصبة الامم ، وبعد الاحالة قررت العصبة في الثلاثين من ايلول عام ١٩٢٤م تشكيل لجنة دولية مهمتها تثبيت الحدود واجراء استفتاء في المدينة بخصوص البقاء من عدمه وكانت النتيجة التي حصلت عام ١٩٢٥م بالبقاء مع العراق إذ اصدرت عصبة الامم بتاريخ السادس عشر من كانون الاول ١٩٢٥ بالإبقاء على الموصل كجزء لا يتجزأ من العراق [٣] .

وافقت تركيا بالتخلي عن الموصل على الرغم من تذمرها في البداية من هذا القرار [٤] ، لأن مصطفى كمال اتاتورك ١٨٨١ – ١٩٣٨م [٥] ، لم يرغب ان يدخل في حرب مع بريطانيا ولأنهم بحاجة الى السلم لترتيب الاوضاع الداخلية . وعليه تم التوقيع على معاهدة انقـــرة بين تركيا وبريطانيا في الخامس من حزيران ١٩٢٦م [٦] .

بعد هذه التطورات السياسية حصل تمثيل دبلوماسي بين العراق وتركيا وتحديداً عام ١٩٢٨م ، إذ ارسلت بغداد صالح نجدت ، كأول ممثل سياسي رسمي لها الى الجمهورية التركية بتاريخ السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٨م ، كما ارسلت تركيا من جانبها قيألب Kayaaip قائماً بالاعمال الى بغداد في الحادي والعشرين من كانون الاول عام ١٩٢٩م [٧] .

وفي العاشر من تشرين الثاني عام ١٩٣٢م عقد الجانبان معاهدة تجارية واستمرت لمدة طويلة من الزمن [٨] . لكن وفاة الملك فيصل الأول ١٩٢١م – ١٩٣٣م المفاجئة عام ١٩٣٣م تركت فراغاً كبيراً في حياة العراقيين السياسية خلال تلك المرحلة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، اذ لم يستطع الملك غازي ١٩٣٣م – ١٩٣٩م، ان يرتب الاوضاع في الداخل ، وبدورها راقبت الجارة تركيا تلك الأحداث بشكل دقيق ، لكنها لم تتدخل الا من خلال تقديم النصائح والارشادات السياسية [٩] .

في عام ١٩٣٧م دخل العراق وتركيا في حلف " سعد آباد " الاقليمي الى جانب كل من ايران وافغانستان ، وكان الحلف الذي تم التوقيع عليه في طهران يشكل تطوراً طبيعياً للعلاقات بين البلدين الجارين [١٠] .

بعد اندلاع ثورة مايس في العراق عام ١٩٤١م ضد بريطانيا بهدف التحرر من النفوذ الاستعماري البريطاني، حاولت تركيا التوسط لإنهاء النزاع بين الجانبين ، إذ اجتمع ناجي شوكت مع سراج اوغلو Siraj Oglu في انقرة بتاريخ الثامن من آيار عام ١٩٤١م وكانت الوساطة التركية تتضمن ان تعترف بريطانيا بحكومة رشيد عالي الكيلاني ، وعودة القوات العراقية الى مواقعها اي انسحابها من المناطق المحيطة بقاعدة الحبانية ، وتطبيق بنود معاهدة عام ١٩٣٠م من جانب العراق . لكن اصرار بريطانيا على قمع ثورة العراق احبط مساعي الوساطة التركية [١١] .

عد عام ١٩٤٦م نقطة تحول مهمة في طبيعة العلاقات العراقية – التركية ، دخل الجانبان في معاهدة صداقة وحسن جوار مع ملاحق تتعلق بتنظيم المشكلات المائية الخاصة بنهري دجلة والفرات إضافة الى أمور الأمن والتربية والتعليم والمواصلات واتفاقية بشأن تسليم المجرمين إذ أقرت المعاهدة رسمياً من قبل وزارة صالح جبر في العشرين من آذار عام ١٩٤٧م [١٢].

وعندما سعت الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٥م الى اقامة حلف شرق اوسطي لأحتواء الاتحاد السوفيتي ، كانت تركيا هي الدولة التي لعبت دوراً في تكوين الحلف والذي ضم كلاً من العراق وايران وباكستان وبريطانيا كما انضمت الولايات المتحدة الامريكية الى اللجنة العسكرية للحلف [١٣] وبدوره شكل الحلف نقلة نوعية في العلاقات العراقية – التركية انتقلت فيه من مرحلة التعاون الثنائي وحسن الجوار الى مرحلة التعاون الجماعي والاقليمي والدولي في المنطقة [١٤] .

عند قيام ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨م حاولت تركيا التدخل عسكرياً للإطاحة بالحكومة الجديدة على الرغم من تأكيد الأخيرة حسن نواياها مع تركيا وسعيها في المستقبل القريب إلى اقامة علاقات ودية معها [١٥] . لكن الاتراك حركوا جيشهم نحو الجنوب للقيام بعمل عسكري [١٦] ولم يثن الاتراك عن فعلهم الا تهديد الاتحاد السوفيتي واحزابها المعارضة الداخلية وعلى رأسها حزب الشعب الجمهوري [١٧] لذلك اعترفت فيما بعد بالحكومة العراقية

الجديدة [١٨] ، وقدم السفير التركي في بغداد اعتراف حكومته الرسمي الى وزيـــر الخارجية العراقي في الحادي والثلاثين من تموز ١٩٥٨م [١٩].

عند قيام ثورة شباط ١٩٦٣م في العراق وسقوط نظام حكم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨م – ١٩٦٣م ، اعلنت تركيا اعترافها بالحكومة الجديدة على الرغم من بقائها حذرة في التعامل معها، لذلك لم تشهد العلاقات العراقية – التركية أي تقدم ملموس لا سيما بعد انفراد عبد السلام عارف ١٩٦٣م – ١٩٦٦م ، بالسلطة في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣م ، وتأسيسه لنظام حكم فردي [٢٠] .

بعد انقلاب السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨م حدثت نقلة نوعية في العلاقات العراقية – التركية ابتداءاً بأعلان الحكومة التركية الاعتراف الفوري بالحكومة الجديدة في العراق ، وقد لقي هذا الاعتراف ترحيباً كبيراً من الرئيس العراقي الجديد احمد حسن البكر ١٩٦٨م – ١٩٧٩م . وعبر عن ذلك بقوله "ان العراق بحاجة الى اقامة علاقات تعاون وطيدة مع تركيا " وكانت هذه الخطوة من جانب تركيا مقدمة لبداية علاقات شملت مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية [٢١] .

وهكذا مثل عقد السبعينات من القرن الماضي المرحلة الابرز بتبادل الوفود والزيارات بين الدولتين في سبيل تحقيق طموحات الجانبين بإقامة علاقات قوية ومتينة ، وكان من أبرز تلك الزيارات ، زيارة الرئيس العراقي احمد حسن البكر الى تركيا عام ١٩٧٢م . وزيارة الرئيس التركي فخري كوروتورك Fakhri Kuroturk[٢٢] الى العراق عام ١٩٧٦م [٢٣] . إذ أسهمت هاتان الزيارتان في تطوير العلاقات في كافة جوانبها ونتج عنها عقد اتفاقيات عدة ، اقتصادية وتجارية، من ضمنها بروتوكول اقتصادي تضمن توسيع قاعدة التعاون في مجالات النفط والتجارة والترانزيت، انعكست آثاره في تصاعد حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ١٩٧٥م وهذا ما شجع العراق وتركيا على توقيع اتفاقية جديدة عام ١٩٧٦م شملت كل المجالات [٢٤] .

جدد البلدان الاتفاقيات عام ١٩٧٨م واصبح العراق بعدها الشريك التجاري الأول مع تركيا وهو الموقع الذي كانت تحتله المانيا سابقاً [٢٥] إذ سهلت تلك الاتفاقيات حركة التجارة والنقل بين العراق وتركيا من جهة ، وتركيا ومنطقة الخليج العربي من جهة اخرى وازداد استخدام تركيا لموقع العراق الجغرافي وطرق مواصلاته في مجال الترانزيت في نقل البضائع من تركيا الى العراق ثم الكويت فالمملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج العربي [٢٦] .

الا ان هذا لايعني ان العلاقات بين البلدين لم تتعرض الى مشكلات خلال المرحلة المذكورة ، إذ تخللتها مواقف محرجة كادت تسبب القطيعة السياسية بين البلدين . ومن ابرزها المسألة الكردية وبناء الاتراك سدوداً على نهري دجلة والفرات الأمر الذي تسبب في قلة الاطلاقات المائية لحوضي النهر ومطالبة تركيا بزيادة كميات النفط العراقي المصدر اليها وعدم تسديدها للديون المتراكمة عليها مما دعا العراق الى ايقاف التصدير [٢٧] كما شنت الصحافة التركية حملة حول مزاعم اضطهاد الاقلية التركية في العراق وساهمت تلك الحملة بتعكير جو العلاقات بين البلدين [٢٨] .

شهدت مرحلة الثمانينات من القرن الماضي ازدهاراً كبيراَ في العلاقات العراقية – التركية وكانت لها انعكاسات على مجمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولم تكن هناك أي معوقات سياسية تحول دون تطور تلك العلاقات فان تركيا لم تكن تحتل ارضاً عراقية ، كما لم يكن للعراق خلاف ايديولوجي مع النظام التركي حيث كان متفقاً مع علمانية الدولة التركية . وانعكس تأثير هذا التقارب الكبير في سياسة الدولتين على ثلاثة ميادين رئيسة : الازدهار الاقتصادي والتجاري والاستثمارات الخارجية وعلى مجمل الصادرات النفطية [٢٩] .

فقد ازدادت الصادرات التركية الى العراق بشكل ملفت للنظر بين عامي ١٩٨٠م- ١٩٨٢م إذ بلغت حوالي ٣, ٢٤% من مجمل صادراتها وعملت على تطوير الروابط التجارية فكان ٩٠% من الصادرات هي عبارة عن منتوجات صناعية [٣٠] . وازداد حجم التبادل التجاري بينهما عام ١٩٨٥م حتى وصل نحو مليار دولار . وفي تموز من عام ١٩٨٦م تم توقيع برتوكول جديد لتعزيز مجمل العلاقات ولا سيما الاقتصادية والتجارية ، وقد حولت هذه

الاتفاقية العراق الى دولة لها الأولوية في السياسة الخارجية التركية فأحتل العراق المرتبة الثانية في قائمة الدول المستوردة من تركيا والثالثة في قائمة الدول المصدرة اليها [٣١] .

وعلى الرغم من التطور الملحوظ في العلاقات بين العراق وتركيا ولاسيما في الجانب الاقتصادي الا ان الاخيره شعرت بقلق شديد من اندلاع الحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠م – ١٩٨٨م اذ اعتقدت ان هذه الحرب سوف تؤثر تأثيراً كبيراً عليها ولا سيما اذا ما وقفت الى جانب احدى الدولتين كونهما يقعان على حدودها مباشرة . اضافة الى ذلك كانت تركيا تعاني من اضطرابات داخلية حيث ان هذه الحرب جاءت بعد عشرة ايام من الانقلاب العسكري الذي حصل بتاريخ الثاني عشر من ايلول عام ١٩٨٠م الذي تزعمه الجنرال كنعان ايفيرن Canaan Ivern [٣٢] . لذلك وقفت تركيا موقفاً محايداً تجاه طرفي النزاع ولم تقم بدعم أي طرف على حساب الطرف الآخر بل على العكس من ذلك قامت بتطوير علاقاتها مع الجانبين كنتيجة لسياسة الحياد التي اتبعتها حيال هذه الحرب [٣٣] . وقد اعلنت تركيا رسمياً ضرورة وقف القتال بين الطرفين وحل المشاكل بالطرق السلمية ، كما اعلنت عدم تأييدها لأي تدخل اجنبي ، وانها لم تسمح بأستخدام القواعد العسكرية العائدة لحلف الشمال الاطلسي والولايات المتحدة الامريكية في حالة قيام هذه الدول بعمل عسكري ضد النظام الايراني [٣٤] .

حافظت تركيا على حيادها بين طرفي الصراع منذ نشوبه في الرابع من ايلول ١٩٨٠م وحتى انتهائه في الثامن من آب ١٩٨٨ ، واحتفظت بعلاقات اقتصادية وسياسية متوازنة معهما خلال الحرب، كما رحبت بقرار ايران المفاجئ في تموز ١٩٨٨م بقبول قرار مجلس الامن الدولي رقم (٥٩٨) القاضي بوقف اطلاق النار [٣٥] .

المبحث الثاني : الموقف التركي من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠م – ١٩٩١م

شكل الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من اب عام ١٩٩٠ مشكلة كبيرة بالنسبة الى تركيا على عكس الحرب العراقية – الايرانية التي كان الحياد السمة الابرز . إذ يعتبر الاحتلال تطوراً خطيراً في المنطقة اذ لم تستطع تركيا الوقوف على الحياد بسبب ما سوف تواجهه من مشكلات فيما اذا نجح العراق بالإستيلاء على الكويت وضمها اليه [٣٦] . إذ تعتقد

تركيا ان العراق كان يحاول من خلال السيطرة على الكويت الغنية نفطياً فرض هيمنته على المنطقة ، يساعده على ذلك الامكانيات العسكرية التي كان يمتلكها على مستوى العدة والعدد على الرغم من خروجه قبل مدة قصيرة من حرب استمرت لثمان سنوات ، وهذا ما شكل تحدياً خطيراً وكبيراً على تركيا وبخاصة ان الدول الإقليمية الأخرى كانت عاجزة وحدها عن ايقاف العراق عن اهدافه (٣٧) . إذ ان ايران كانت ضعيفة انذاك عسكرياً واقتصادياً نتيجة ثورتها عام ١٩٧٩م ثم حربها مع العراق ، كما ان سوريا كانت منشغلة بأحداث لبنان من جهة ، ومراقبة الكيان الصهيوني على حدودها من جهة اخرى ، في الوقت الذي أوضح فيه الاحتلال العراقي للكويت مدى ضعف القدرات العسكرية للسعودية تجاه العراق . وهذا ما جعل موقف تركيا حاسماً في ميزان القوى في المنطقة وابرازها على الساحة بشكل اكبر (٣٨) .

كانت تركيا تشكل أهمية جيوستراتيجية كبيرة بالنسبة للعراق من ناحيتين أساسيتين،الأولى الاقتصادية كما اشرنا سابقاً ، اما الناحية الثانية فهي وجود خطي نفط للعراق يمران بالأراضي التركية وعليه كانت تركيا في وقتها تشكل محوراً اساسياً في محاولة فرض أي حصار اقتصادي على العراق . كما ان علاقات تركيا على المدى البعيد مع دول منطقة الشرق الاوسط عامة ، والعراق بخاصة ، دفعت تركيا في ضوء ذلك الى ان تهتم بما يجري على حدودها ، وكان لزاماً عليها التدخل في المشكلة الاقليمية وان تسهم في تحديد علاقاتها مع دول المنطقة وشعوبها ، ولم يكن امامها في حال عجز الدول الإقليمية الأخرى عن وقف الاحتلال العراقي الا التدخل (٣٩) .

ومن الجدير بالذكر انه مع بداية الاحتلال العراقي للكويت كان هنالك خلافات داخل تركيا بين وزارتي الخارجية والمالية حيال موقف الحكومة التركية من الاحتلال ، إذ وقفت الاخيرة بسبب ضغط رجال الاعمال الاتراك الذين لهم مصالح تجارية مع العراق ضد التدخل التركي المحتمل ، وعليه جاء موقف تركيا مع بداية الاحداث خفيف اللهجة تجاه العراق (٤٠) . حيث اعربت عن عدم موافقتها على الاحتلال واصدرت بياناً في اليوم الاول جاء فيه " تشعر تركيا بالقلق العميق لأن حالة التأزم التي كانت قائمة بين العراق والكويت قد ادت الى احتلال

القوات العراقية اراضي الكويت ، منتهكة سيادة الكويت ووحدة اراضيها الاقليمية " [٤١] ووصفت هذا العمل بالخطر في الحفاظ على الصداقة في المنطقة ، وانها شعرت بالحرج بادئ الامر تجاه الاحتلال المذكور لأنه كان بين دولتين عربيتين من جهة ، ودعوة الدول العربية لايجاد حـــل للأزمة بالطرق السياسية والدبلوماسية من جهة اخرى [٤٢].

كما صرح وزير خارجية تركيا علي بوزر Ali Bozer قائلاً : " ان الاحتلال العراقي للكويت غير مقبول ، وانه من الضروري للعراق الانسحاب منها ، كما تحدث رئيس الوزراء يلدريم اقبولوط [٤٣] قائلاً " ان الموضوع مثير للقلق واتمنى زوال الازمـــة في أقصر وقت ممكن وننتظر اعـــادة الارض والسيادة للكويت"[٤٤] .

واكتفت وكالة انباء الاناضول بأن اذاعت بياناً جاء فيه : " ان تركيا تأسف لأحتلال العراق للكويت " ، وهكذا كانت تركيا في بداية الامر غير حادة ومتريثة وشعرت انقرة بالحرج. لان المسألة بين دولتين عربيتين كان لها معهما علاقات جيدة ، كما ان اغلب الدول العربية كانت تريد حلاً دبلوماسياً للازمة [٤٥].

غير ان الموقف التركي لم يلبث ان اتخذ توجهاً مغايراً أثر دخول الولايات المتحدة الامريكية على خط الازمة بشكل مباشر من خلال التأثير على الحكومة التركية لتغيير موقفها، وتم التشاور بين الرئيس التركي توركوت اوزال Turkut Ozal ١٩٨٣م – ١٩٨٩م[٤٦] والرئيس الامريكي جورج بوش الاب George Bush ١٩٨٩م – ١٩٩٣م ، هاتفياً إذ طلب الاخير مقاطعة العراق اقتصادياً ، وعليه دعا اوزال مجلس الامن القومي التركي لمناقشة الموضوع . كما اجرى اوزال اتصالات مع العديد من رؤساء الدول للتباحث بالأزمة ومن ضمنها الملك السعودي فهد بن عبدالعزيز وناقش معه الضرر الذي سيلحق تركيا في حالة غلق انابيب النفط العراقية المارة عبر أراضيها ، وما سيترتب عليها من اشكالات اقتصادية تضر بالأقتصاد التركي [٤٧] . ويبدو من خلال ما تقدم ان الاتصال بالملك فهد بن عبدالعزيز كان لمعرفة الموقف السعودي من الاتراك في حال غلق الانابيب العراقية وهل ان السعودية مستعده لتعويض تركيا ما كانت تحصل عليه من فوائد جمة من

مرور انابيب النفط العراقية في اراضيها في حال الإطاحة بالنظام العراقي ، خوفاً من تأثيره على الامن السعودي .

وأثناء تلك المفاوضات صرح وزير الدولة التركي محمد كيشسلر Mohammed Kishler ١٩٣٧م – ٢٠٠٦م ، المشرف على سياسة النفط الحكومية التركية في السادس من آب عام ١٩٩٠م بأن " تركيا لن تغلق خطي النفط العراقيين طالما بقي الخط ماراً عبر الاراضي السعودية عاملاً " وقد برر هذه السياسة بأن تركيا تمنح الاولوية لحاجاتها الضرورية إذ لم تقم السعودية ايضاً بهذا الاجراء من جانبها [٤٨].

وحاول العراق من جانبه كسب ود تركيا نظراً لعملية الضغط السياسي عليها من جانب الولايات المتحدة الامريكية ودول الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية ، إذ اوفد الرئيس العراقي صدام حسين في آب ١٩٩٠ نائب رئيس الوزراء طه ياسين رمضان الى انقرة وحال وصوله اجتمع مع الرئيس التركي وسلمه رسالة شفهية من نظيره العراقي كان مفادها " اعتراف تركيا بالحكومة الجديدة في الكويت،وعدم حماية عائلة الامير الكويتي وفي حالة اتحاد العراق مع الكويت مستقبلاً، يتم اعتراف تركيا بالوضع السياسي الجديد ، وعدم غلق الانابيب والتدخل في الازمة ، لأن غلق تركيا لخط الانابيب سيؤدي الى جو من عدم الثقة بين البلدين[٤٩] .

وفي اثناء زيارة طه ياسين رمضان صرح اوزال قائلاً : " ان المسألة لا تتعلق بالكويت فقط ، بل تتعلق بكل دول الخليج ، وبالنفط كسلعة اساسية استراتيجية عالمية " أي ان تأكيد اوزال على النفط ، كان يعني من جانب آخر ، ان الغرب عدّ الوجود العراقي في الكويت بمثابة تهديد حيوي للمصالح النفطية الأمريكية والغربية في منطقة الخليج [٥٠] .

وفي وقتها اشار اوزال على نائب رئيس الوزراء العراقي انه بأمكان العراق الخروج من الأزمة من خلال القنوات الدبلوماسية، بينما رد طه ياسين رمضان انه " لا زالت هناك امكانية حقيقية لايجاد الحل " .كما طلب من اوزال ان يكون لبلاده دور فاعل لحلحلة الازمة مؤكداً له علم الحكومة العراقية وتقديرها للضغوط الكبيرة التي تتعرض لها تركيا ولا سيما من جانب الولايات المتحدة الامريكية.ومن جانبه ردّ اوزال قائلاً:" نعم ستكون هناك ضغوط كبيرة،على

اية حال كنا نتمنى ان لايحصل ما حصل ، ونرى ان تنسحبوا الان بسرعة ، اما نحن في تركيا فسنتصرف بما ينسجم مع مصالحنا وتتذكرون اننا قد تعرضنا لضغوط كبيرة خلال الحرب العراقية – الايرانية من اجل غلق الانبوب العراقي ، لكننا رفضنا غلق هذا الانبوب"[٥١] .

ومن خلال تلك المباحثات ادركت الحكومة العراقية أن الاتراك سائرون في فلك السياسة الامريكية، وعليه استبقت الامر وقامت بتخفيض كمية النفط المتدفق الى تركيا واعلم محمد كيشسلر ان العراق أوقف الضخ عبر احد خطيه فيما خفض عبر الخط الآخر بنسبة (٧٠%)[٥٢] ،وتزامن ذلك مع صدور قرار مجلس الامن المرقم (٦٦١) في السادس من اب ١٩٩٠م والذي بموجبه تم فرض حظر اقتصادي على العراق جاء فيه: " ان على الدول جميعاً منع الاستيراد الى بلدانها كل البضائع والمنتجات ذات المنشأ العراقي او الكويتي او المصدرة منها بعد تاريخ القرار " وقد اتاح القرار المذكور لتركيا الفرصة،وعليه فان قرار العراق بتخفيض الضخ عبر الانابيب الماره بتركيا سهل في وقتها على الاخيره اتخاذ قرار ايقاف تصدير العراق انتاجه النفطي عبر اراضيها،كما أوقف كل اشكال المتاجرة مع العراق[٥٣]وبذلك استطاعت وزارة الخارجية التركية،التي كانت على خلاف مع وزارة المالية اقناع رجال الاعمال الاتراك بضرورة الالتزام الصارم والتام بتطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق [٥٤] .

تزامن هذا الحدث مع زيارة وزير الخارجية الامريكية جيمس بيكر James Beker ١٩٨٩م–١٩٩٢م ، الى انقرة لاجراء مباحثات مع المسؤولين الأتراك حول الأزمة العراقية – الكويتية والموقف التركي منها ، كما وصل بعدها مباشرة وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني Deck chini ١٩٨٩م –١٩٩٣م ، الى العاصمة التركية ايضاً، واجرى محادثات مماثلة مع اوزال ، كما زار العاصمة التركية مسؤولون من دول أخرى، كويتيون وسعوديون، للغرض نفسه إذ تركزت المحادثات على دور تركيا في مقاطعة العراق اقتصادياً وما ستلعبه في حال المواجهة العسكرية [٥٥] ، وتنفيذاً لذلك اعترضت تركيا سفناً محملة بالمواد الغذائية تخص

العراق ، ولم تسمح لها بالوقوف في الموانئ التركية ، كما سحبت سفيرها من بغداد دون اصدار قرار بقطع العلاقات الدبلوماسية ، وتقليص كادر السفارة العراقية في انقره واشاعت الاخيرة جواً اعلامياً مغرقاً في عدائيته للعراق [٥٦] .

ولوحظ ان تركيا بدأت تستعد على المستوى العسكري فحاولت الحصول على الموافقة من الداخل التركي أي موافقة المجلس الوطني التركي للشروع بالحرب عند الحاجة ، وضرورة العمل بالمادة (٩٢) من الدستور التركي التي تجيز من خلالها لأوزال استخدام القوات المسلحة وقد حصلت الموافقة بتصويت (٢١٦) نائباً بالقبول مقابل رفض (١٥١) وامتناع (٦) نواب عن التصويت . بعد هذا الحراك الداخلي اتضح الموقف التركي المساند للمخططات الامريكية تجاه العراق [٥٧] .

أما الموقف الذي انهى حالة التواصل العراقي – التركي هو اعلان السفير العراقي في تركيا بأن العراق حصل على ضمانات من حكومة اوزال بعـــدم شنها أي عمل عسكري على العراق ، وايضاً رفضت تركيا استخدام اراضيها من أي جهه لشن عمليات عسكرية ، الا ان الحكومة التركية كانت واضحة فسرعان ما اعلنت ان ما جاء على لسان السفير العراقي في بلادها عارٍ عن الصحة [٥٨] ، واكدت من خلال تصريح رئيسها اوزال في الثاني والعشرين من آب ١٩٩٠م " ان تركيا مستعدة للمشاركة عسكرياً ضد العراق ، وإرسال قوات تركية الى السعودية اذا ما طلبت منها او الى أي دولة خليجية تستنجد بها من الاعتداءات العراقية"[٥٩]. كما صرح وزير الدفاع التركي قائلاً : " ان ارسال قوات عسكرية تركية الى منطقة الخليج العربي سيكون ممكناً اذا ما اظهرت تقديراتنا ان ذلك سوف يحقق فائدة لنا " واغلق الاتراك ابواب السياسة بوجه العراقيين من خلال احدى اللقاءات الصحفية التي اجراها اوزال وقال فيها: " ان من الصعب ان تقوم تركيا بدور الوساطة ، وان الوساطة الوحيدة هي نصح العراق بقبول قرارات الامم المتحدة ، وان هامش المفاوضات ضئيل جداً ان لم يكن معدوماً"[٦٠].

وبعد صدور قرار مجلس الامن الدولي المرقم (٦١٥) في الخامس والعشرين من آب ١٩٩٠م والذي اجاز استخدام القوة العسكرية في تطبيق الحظر الاقتصادي ، حصلت تركيا

من خلال ذلك على قوة أضافية تجاه موقفها بخصوص الازمة العراقية – الكويتية كما اعلنت تمديد العمل بالاتفاقيات العسكرية مع الولايات المتحدة لمدة عام آخر بتاريخ الثامن عشر من ايلول عام ١٩٩٠م [٦١] .

كما سمحت الحكومة التركية للطائرات الامريكية باستخدام قاعدتي انجرليك وباطمان في العمليات العسكرية ضد العراق [٦٢] وتواصل الدور التركي من خلال توفير الراحة لاسراب الطائرات الامريكية والبريطانية والفرنسية المقاتلة ، إضافة الى طائرات الاواكس للمراقبة والقيادة والتوجية . ولم يكن هذا فقط بل اضيفت اليها قوات برية وجوية تركية ، وقد استمرت تلك القوات بممارسة نشاطها العدواني تجاه الأراضي العراقية المتكررة ، ورصد تحركات القوات العراقية تنفيذاً لما يسمى بمراقبة الحظر الجوي المفروض على العراق بدون وجه قانوني[٦٣].كما حاولت تركيا اكثر من مرة ان تتولى بقواتها الجوية والبرية اداء المهمة المحدودة لعملية توفير راحة دونما حاجة الى اسراب الطائرات الغربية ، وان تنفذ الطائرات التركية بمفردها طلعات المراقبة والتحقق ، غير ان الولايات المتحدة لم ترَ ما يستدعي انفراد تركيا بعملية المراقبة والتحقق والحماية [٦٤].

كما شنت القوات العسكرية التركية على شمال العراق أكثر من مائة وثلاثين غارة جوية ، وتوغلت قواتها العسكرية البرية الى عمق ستة عشر كيلو متر تحت ذريعة ملاحقة الارهابيين والانفصاليين التابعين لحزب العمال الكردستاني [٦٥] . ولم يقتصر الأثر على ذلك بل استمرت الاعتداءات التركية على الأراضي العراقية ، إذ اعترف مسعود اوزال بذلك ، فقد نفذ الطيران التركي صباح الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٩٠م عملية جوية في شمال العراق ، من خلال قيام ثمان طائرات حربية تركية باجتياز الأجواء العراقية جنوب كوكورسا في منطقة هكارى والتوغل الى مسافة سبعة كيلو مترات داخل الأجواء العراقية ، وقامت بقصف قرى في شمال العراق وهي (بانيك ، وشيلان سيار ، وسيريا ووبيغونا) ، وقد استخدمت قنابل النابالم المحرقة في تلك القرى [٦٦] .

وبالرغم من المذكرات الاحتجاجية المتكررة التي كانت ترسلها وزارة الخارجية العراقية الى السلطات التركية. التي اكدت فيها على وقف الانتهاكات التركية الفاضحة لحرمة الأراضي العراقية وسيادته وسلامته الاقليمية [٦٧] ، الا ان السلطات التركية لم تعرها أية أهمية وبقيت متمسكة بذرائع واهية، وهي مطاردة الأكراد الإنفصاليين من حزب العمال الكردستاني اللاجئين الى الاراضي العراقية بسبب اعتداءاتهم المتكررة ضد السلطات التركية [٦٨] .

وفي خطوة مفاجئة زار رئيس وزراء تركيا يلدريم اقبولوط بغداد في السادس عشر من تشرين الاول عام ١٩٩٠م وصرح ان الغاية من الزيارة هي حل الأزمة بالتفاهم مع المسؤولين العراقيين،الا أنّ الاستقبال السيء لهُ من جانب الحكومة العراقية عكس الاجواء بين الجانبين،وقال الرئيس العراقي لـ اقبولوط " ان حلف شمال الاطلسي لم يعد فاعلاً ، لذلك فأنهم لن يأتوا لنجدتكم فأذا لم تقوموا بتنفيذ ما نطلبه منكم فيما يتعلق بالقضايا التي تهمنا فمن ذا الذي يأتي لنصرتكم " [٦٩] . غير ان الزيارة كانت شكلية لان تركيا كانت جاهزة على مستوى العدة والعدد والاسناد السياسي للمشاركة بشكل مباشر وحيوي في الحرب على العراق[٧٠] .

اردات تركيا في هذه المرحلة كسب ود الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاوربية ، إذ حاول اوزال إبراز أهمية تركيا استراتيجياً بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص[٧١] ، وبناء علاقات متينة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي كانت عضواً في حلف الشمال الاطلسي (الناتو) كما ان موقعها يشكل عنصراً فعالاً في تطبيق العقوبات الإقتصادية على العراق من جهة ، وفي العمليات العسكرية عليه من جهة اخرى [٧٢].

وهكذا بدأت تظهر نتائج العلاقة مباشرة على المستويات التجارية والعسكرية [٧٣] والاستراتيجية والدبلوماسية وحتى الشخصية [٧٤]. فعلى الصعيد التجاري جاءت أولى النتائج الملموسة لتركيا بإعلان الولايات المتحدة الامريكية في تشرين الثاني عام ١٩٩٠م رفع حصة استيراد النسيج التركي ، كما وعدت الاخيرة بمنافع اقتصادية اخرى ودعمتها مالياً بمنحها اعتمادات بقيمة (١,٤) مليار دولار من البنك المركزي الدولي . وكانت تلك المنح

تمثل اغراءات حقيقية للحكومة التركية لتعويض ما كانت تحصل عليه من الحكومة العراقية[٧٥] .

كما حصلت الحكومة التركية على هبة من الكويت قدرها ملياري دولار ، حسب ادعاءات طه ياسين رمضان خلال مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة بتاريخ الخامس عشر من آب عام ١٩٩١م وكانت الهبات الامريكية اكثر نفعاً اثر وقف الحكومة التركية لتعاملاتها التجاريـــة مع العراق واغلاق انبوبي النفط ، إذ قدرت هذه التعويضات بـ اربعة مليار دولار ، ويضاف الى ذلك ان الولايات المتحدة الامريكية اقنعت البنك الدولي بتأجيل سداد ديون تركيا له التي كان من المفترض دفعها خلال تلك المدة [٧٦] . كما تعهدت المملكة العربية السعودية بتوفير جزء كبير من حاجة تركيا النفطية وبأسعار تفضيلية مشجعة [٧٧] .

اما على الصعيد العسكري فأن الولايات المتحدة الامريكية رفعت الحظر المفروض على تسليح تركيا منذ عام ١٩٧٤م بسبب عدائها مع قبرص [٧٨] ، واستفادت من الدعم العسكري الامريكي لها وتأمين اسلحة حديثة بقيمة ثمان مليارات دولار شملت الف دبابة وسبعمائة ناقلة مصفحة ، وعدداً من القذائف ، كما وعدتها الولايات المتحدة بالإفراج عن اربعين مقاتلة قاذفة، وتعهدت بعدم خفض المساعدات العسكرية عن خمسمائة وخمس واربعين مليون دولار سنوياً[٧٩] . كما امدت الجيش التركي بـ خمسين طائرة (F16) وتمويل خطة لتحديث الجيش التركي ، اضافة الى التعهدات بتعويضات مالية لقاء استخدام قواعدها العسكرية من جانب اليابان ، وتعويضها عن الاضرار المحتملة التي قد تلحق بأراضيها ومنشآتها جراء هذا الاستخدام ، ومنحت تركيا حق امتلاك جميع الصواريخ والأسلحة التي ستحضرها الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها ولا سيما منظومة صواريخ الباتريوت ، ومن جانبها طالبت تركيا بإعفائها من الديون العسكرية المترتبة عليها حيث حصلت على الاعفاء الجزئي ، كما أصدر حلف شمال الاطلسي بتاريخ الثامن عشر من آب ١٩٩٠م قراراً يقضي بالدفاع عن تركيا من أي خطر يهدد وحدة وسلامة اراضيها الأمر الذي اعطى الأتراك دافعاً معنوياً على المستويين الداخلي والخارجي [٨٠] .

ووفقاً لذلك اعتقدت تركيا ان فرص دخولها في الاتحاد الاوربي اصبحت كبيرة نتيجة هذه الأزمة، وان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تضغط على الدول الاوربية لتأمين قبول تركيا كعضو فيها [٨١] ، ومن أجل ذلك قبلت تركيا بما اقرته الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوربية بضرورة انسحاب العراق الكامل والفوري وغير المشروط من الكويت ، وتبنى اوزال هذه السياسة لإعتقاده بأن منطقة الشرق الأوسط تمر بمرحلة تغيرات جديدة لا رجعة فيها ستغير بعض الخرائط السياسية فعلى الأتراك البحث عن مصالحهم ، وانه من الحيوي بالنسبة لتركيا أن تكون في وضع يسمح لها بالحصول على المنافع والإمتيازات الكاملة من الفرص المستقبلية في المنطقة بأسناد حلفائها [٨٢] . وجاء موقف تركيا المتطور من الأزمة على لسان المتحدث باسم الخارجية التركية الذي أكد بأن " تركيا ستقوم بتنفيذ كل القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة " [٨٣] .

ظهرت نتيجة للموقف التركي الجديد تجاه العراق انذاك خلافات عدة بين اوزال وعدد من الشخصيات التركية ذات النفوذ في الأوساط العلمانية ، على الرغم من ادانتهم للاحتلال العراقي للكويت الذين أكدوا على ضرورة الانسحاب ، لكن عندما تطور الموقف وحاولت الولايات المتحدة الامريكية استغلال الوضع لتحقيق مصالحها ووقفت تركيا موقفاً مؤيداً لها ، فأن النخبة الكمالية التقليدية وصفت سياسة اوزال تجاه الاحتلال العراقي للكويت بـ (المتهورة)[٨٤] . وفي الوقت نفسه ازدادت مخاوفها اثر تقديم مشروع قانون لمجلس النواب التركي يقضي بمنح صلاحيات واسعة للرئيس كي تمكنه من اعلان الحرب واتهموا الدول الغربية بأنها تسعى لجعـــل تركيا شرطياً لها في منطقة الشرق الاوسط [٨٥] .

صرح سليمان ديميريل زعيم حزب الطريق المستقيم في السابع عشر من آب ١٩٩٠م قائلاً : " ليس بالضرورة زج تركيا في النار من اجل ارضاء البعض " ووصف ما يقوم به اوزال بأنه لايمثل شعب ولا دولة تركيا وقال ايضاً : " ان موافقة تركيا على قبول تعويضات من شيخ الكويت لتغطية الضرر هو احتقار للشرف ، وهذا يعني بيع القوات المسلحة التركية مقابل النقود " واضاف ايضاً : " نحن لسنا جندرمة وحراساً بالأجرة " ، كما صرح نجم الدين

اربكان ١٩٢٦م – ٢٠١١م [٨٦] رئيس حزب الرفاه خلال مؤتمر صحفي للحزب بتاريخ الثامن والعشرين من آب عام ١٩٩٠ قائلاً : " ان الرئيس اوزال يحاول استغلال الفرص ، وان الهيئة التي شكلت من اجل مشكلة الخليج ، مقرها القصر الجمهوري ورئيس الجمهورية يتخذ قرارته من دون استشارة المجلس او الحكومة ويبدأ بتطبيقها مباشرة ، وكانت دولة تركيا تدار بالنظام الرئاسي والدستور ينتهك ، وكان على تركيا التدخل لحل المشكلة برؤية واضحة وليس بالتدخل لطرف واحد والتمسك بأوامر رئيس الولايات المتحدة الامريكية بوش " [٨٧] .

كما حصلت انشقاقات داخل المؤسسة العسكرية إذ بلغت هذه الخلافات ذروتها في كانون الاول عام ١٩٩٠م حين قدم قائد القوات المسلحة التركية نسيب تورماي استقالته من الجيش بسبب الخلاف مع اوزال بشأن سياسة تركيا حيال الازمة الخليجية [٨٨] . إذْ رأى الاخير استخدام القوة العسكرية التركية ضد العراق ، بالأضافة الى دعمه لمخطط الولايات المتحدة الامريكية بالتدخل العسكري والدور الابرز الذي ستلعبه تركيا في ذلك [٨٩] . وعلى الرغم من تلك الاختلافات فأن تركيا حشدت اكثر من مئة وثمانين الف جندي على حدودها مع العراق ، واصبحت اراضيها منطلقاً لطائرات التحالف الدولي ضد العراق اثناء ضربه انطلاقاً من القواعد الاطلسية فيها ، ولاسيما قاعدتي انجرليك وباطمان [٩٠] .

وفي اثناء ذلك استغل اوزال وضع الحكومة العراقية المحرج وقام بأثارة قضية الموصل التي عدت موضع خلاف بين العراق وتركيا وبدأ اواخر شهر شباط عام ١٩٩١م بجمع الوثائق التي تدلل على تركية الموصل ، والتي تعود الى عام ١٩٢٥م ونصت احداهما " ضرورة اعادة ولاية الموصل الى تركيا ، وان السكان غير العرب مثل الأكراد والتركمان والكلدان واليزيديين ، يفضلون الحكم التركي على الحكم الملكي العراقي " . وكان اوزال يتحدث بأستمرار بخصوص عائدية الموصل لبلاده ، ويتحدث مسعود يلماز [٩١] عن سر افشاه له اوزال مفاده ان الاخير تفاهم مع الرئيس الامريكي جورج بوش حول الموصل [٩٢] . كما عزز هذا الطموح التركي في الموصل رئيس اركان الجيش الجنرال نجيب تورماتي في عهد اوزال خلال لقاء تلفزيوني لقنات A.T.V التركية باحتفاء الذكرى الخامسة لوفاة اوزال بأن

سبب احالته على التقاعد لخلافه معه حول احتلال الموصل وكركوك [٩٣] . على الرغم من ان تركيا كانت تصرح بأستمرار بأن على الدول المتجاورة ان تراعي عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض الا من خلال ترطيب الاجواء السياسية والتخفيف من حدة المناكفات والتهديدات والحث على احترام الحقوق والواجبات بما يخدم استقرار المنطقة [٩٤] . كما اثار ايضاً قضية آبار النفط في شمال العراق [٩٥] .

بـــرر الرئيس التركي تدخله ضد العراق عسكرياً في السادس عشر من شباط عام ١٩٩١م بقوله : " ان العراق كان يشكل تهديداً كبيراً لجيرانه ، وكان سيضرب سوريا او تركيا بعد ايران والكويت ، وكان تصرفنا حكيماً في مساندة دولة ستقضي على هذا التهديد ، ولهذا وافقنا على السماح لقوات الولايات المتحدة الأمريكية بإستخدام قاعدة انجرليك [٩٦] .

ومن الجدير بالاهتمام ان تركيا فقدت نتيجة تدخلها ضد العراق ، حليفاً تجارياً كبيراً وجاء ذلك مع بداية مرحلة الازمات الاقتصادية الكبيرة في تركيا ، لذلك عملت بعد الحرب على التخفيف من آثار خسائرها الاقتصادية التي قدرتها سكرتارية الخزانة والتجارة التركية بسبب ازمة الخليج في المدة منذ نشوب الازمة في الثاني مـــن آب عام ١٩٩٠م حتى الثلاثين من تموز عام ١٩٩١م بنحـــو (٦,٢) مليار دولار منها (٢,٢) مليار دولار في قطاع التجارة الخارجية و(١,٣) مليار دولار في قطاع النقل ، و(٨٥٩) مليون دولار في القطاع المصرفي و(٦٥٠) مليون دولار في قطاع الانشاءات و(٤٠٠) مليون دولار في السياحة[٩٧] وبدأت تبحث عن اسواق بديلة عن العراق فقامت بتوثيق علاقاتها مع دول الخليج ولا سيما الكويت التي احتلت موقع الصدارة في الدبلوماسية التركية خلال تلك المرحلة الزمنية [٩٨] .

وانكشف حجم معاناة تركيا من قطع علاقاتها مع العراق ، خلال ازمة الكويت حيث قامت رئيسة وزراء تركيا تانسو تشلير [٩٩] بزيارة الى الولايات المتحدة الامريكية للحصول على قروض مالية بهف الحد من ازمتها الاقتصادية ، فقامت الولايات المتحدة الامريكية بتأسيس صندوق مساعدة خاص بتركيا اعترافاً بموقفها في التحالف الدولي ضد العراق وحصلت على مبلغ (١,٢) مليار دولار كمكافئة دورها في حرب الخليج الثانية [١٠٠] .

وبذلك كان لحرب الخليج الثانية نتائج سلبية على التجارة التركية مع منطقة الخليج العربي ، ولا سيما بعد فرض الحظر الاقتصادي الدولي على العراق الذي كان يعد اكبر شريك تجاري في المنطقة قبل الحرب ، وأدت هذه التغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة الى تفاقم ازمة تركيا الاقتصادية التي ازدادت في السنوات التالية للحرب [١٠١] .

يبدو من خلال ما تقدم ان تركيا قد تخلت عن سياسة الحياد التي كانت تنتهجها في سياستها الخارجية قبل الاحتلال العراقي للكويت ولا سيما بعد خروج العراق منتصراً في حربه مع ايران إذ شكل لها ذلك عامل قلق كبير فخشيت من القوة العسكرية العراقية والزيادة الملحوظة في نموها وتطورها وبدأت تشكك في نوايا العراق المتغيرة ومحاولة توسعه مادياً ومعنوياً في المنطقة . لذلك وجدت تركيا في حرب الخليج الثانية فرصة كبيرة لإخراجها من عزلتها داخل حلف الشمال الاطلسي (الناتو) فساندت التحالف الدولي ضد العراق ، كما آملت في الحصول على استثمارات عربية كبيرة لتعويض ما ستخسره من العراق حيال اندلاع الحرب التي لاشك انها ستعطل كل مؤسساتها ، اضافة الى حصولها على تعويضات مالية من الدول ولاسيما الخليجية بالإضافة الى الولايات المتحدة الامريكية ، وهذا ما حصلت عليه فعلاً .

الخاتمــة:

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها :-

١- يعدّ الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠م – ١٩٩١م ، حدثاً مهماً ومفاجئاً في منطقة الشرق الاوسط التي تعد محط انظار الدول الكبرى والاقليمية على حدً سواء لما تمتلكه من مقومات اقتصادية كبيرة .

٢- تخلت تركيا عن سياسة الحياد التي كانت تمثل السمة الأبرز في السياسة التي كانت تنتهجها مع العراق طيلة المدة السابقة ، واصبحت اللاعب الاساس اثناء حرب الخليج الثانية لاسباب عدة ابرزها :-

أ- خشية تركيا من سيطرة العراق على بلد يمتلك احتياطات نفطية كبيرة وهي الكويت ومن ثم فرض هيمنته على دول المنطقة .

ب_ قلق تركيا من الامكانيات العسكرية على مستوى العدة والعدد التي كانت بحوزة المؤسسة العسكرية العراقية وتناميها بصورة ملفته للنظر ، على الرغم من خوض العراق حرباً طويلة الأمد مع ايران استمرت لمدة ثمان سنوات .

جـ - اتضاح عجز الدول الاقليمية والمجاورة للعراق من الوقوف بوجه سياساته بسبب فارق الامكانيات بينهما اضافه الى انشغالهما بمشاكلهما الداخلية .

٣- ان الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية ودول الخليج العربي وتحديداً المملكة العربية السعودية على تركيا ، كانت السبب الأبرز في إشتراك الأتراك في الحرب على العراق ، على الرغم من الفوائد التي كانت تجنيها من مرور خطي النفط العراقيين عبر الاراضي التركية وارتفاع حجم التبادل التجاري بينهما والتعهد للجانب التركي بتعويضه عن الاضرار التي ستلحق به نتيجة قطع علاقته مع العراق.

٤- حاولت تركيا خلال تلك المدة كسب ود الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية لإبرازها على مسرح الأحداث الدولية كقوة فاعلة في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية خاصة . والإستفاده من خيرات هذه الدول لمساعدتها في تطوير بلادها ولاسيما المؤسسة العسكرية اذ حصلت على ما كانت تطمح اليه .

٥- حاولت تركيا كسب ود دول أعضاء الإتحاد الأوربي لتأمين دخولها عضواً في الإتحاد وبذلك تحقق تركيا حلماً طالما كانت تسعى للوصول اليه .

الهوامش:

١- بعد خسارة الجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى استقالت الوزارة العثمانية التي شكلها حزب الاتحاد والترقي التركي برأسة طلعت باشا،وتألفت وزارة جديدة برئاسة عزة الارناؤوط، فأرسلت الاخيرة وفداً رئاسياً برئاسة وزير البحرية رؤوف بك الى مدينة مودريس في جزيرة ليمونس احدى جزر بحر ايجه للتفاوض مع بريطانيا للتوقيع على الهدنة التي تم توقيعها بتاريخ الثلاثين من تشرين الاول ١٩١٨م ،والتي انسحبت بعدها الدولة العثمانية من الحرب العالمية الاولى.للمزيد من التفاصيل ينظر: محمود شاكر،التاريخ الاسلامي " تركيا" ، ج ١٧ ، ط٢، دمشق ، ص١٢.

٢- عقدت معاهدة لوزان بتاريخ الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٣م بحضور عدد من الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية وتركيا ، التي طرحت في المؤتمر العديد من المسائل منها الوضع القانوني للمضائق البحرية ومشكلة الموصل ومسألة الامتيازات والديون وحقوق الاقليات وأهمها الاكراد وعرفت هذه المعاهدة بمعاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء.للمزيد من التفاصيل ينظر:-امين محمد سعيد،ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم ، ج١،القاهرة ،١٩٩٩،ص ٢٧١ .

3- Ilter Turkmen , the middle East policy of the republic of Turkey wisemen center for stratrgic studies , Vol . 4 , 2010 , p. 3 .

4- Ibid.

٥- ولد في سالونيك في ولاية مقدونيا ، وتخرج من الكلية الحربية في اسطنبول عام ١٩٠٥ برتبة رئيس ، وفي عام ١٩٠٩م عين مدرباً للفيلق الثالث في سالونيك ، شارك خلاله في العمليات الحربية في البانيا ، ثم نقل الى القيادة العامة في اسطنبول عام ١٩١١م ، اذ شارك في حروب عدة منها حروب البلقان ١٩١٢م – ١٩١٣م ، وفي عام ١٩١٣م عين ملحقاً عسكرياً في صوفيا ، شارك في العمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الاولى اذ عين قائداً للفيلق التاسع في تراقيا الشرقية ، ثم لمجموعة من الفرق في جبهة الدردنيل، في نهاية ١٩١٧م حصل على منصب (ياوران) اي السلطان ، وبعد توقيع معاهدة مودرس عاد الى اسطنبول وقدر لهُ فيها ان يقود الحركة الوطنية في البلاد ويطرد القوات الاجنبية منها ويلغي السلطة العثمانية ويعلن قيام النظام الجمهوري في تركيا عام ١٩٢٣م وبذلك يصبح اول رئيس للبلاد، ولجهوده تلك لقب بـ اتاتورك " ابو الاتراك " توفي عام ١٩٣٨م . للمزيد من التفاصيل ينظر :-

The World Book Encylopedia , V . 19 , U.S.A , Iibrary Congress , 1976 , PP , 418 – 420 .

٦- احمد نوري النعيمي،العلاقات العراقية– التركية " الواقع والمستقبل"،عمان، ٢٠١٢،ص١٥ .

٧- المصدر نفسه ، ص١٦ .

٨- معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية (الأرشيف والتوثيق) ، دراسات عن تركيا ، ج٤ ، الجامعة المستنصرية ، (د. ت) ، ص ٦٩٤ .

٩- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية ١٩٣٢ – ١٩٥٨ ، الموصل ، ١٩٨٦ ، ص٣٣ .

١٠-احمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص١٦ .

١١-وليد محمد سعيد ، انتفاضة رشيد عالـــي الكيلاني والحرب العراقية – البريطانية ، ١٩٤١م، بغداد ، (د. ت) ، ص ١١٢ .

١٢-مهدية صالح حسن العبيدي ، العلاقات العراقية- التركية ١٩٦٨م – ١٩٨٠م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦م ، ص٣١ .

١٣-مجموعة من الباحثين، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية،الموصل،(د.ت)،ص٢٢٥ .

١٤-عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وافاق تطورها ، مجلة اوراق تركية معاصرة ، العدد ١ ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧م ، ص ٩.

١٥-عوني عبد الرحمن السبعاوي ، علاقات تركيا الخارجية ، ص٢٢٥ .

١٦-حزب الشعب الجمهوري:حل هذا الحزب محل جمعية حقوق الاناظول والروم التي انبثقت عن مؤتمر ارضروم وسيواسي اللذين انعقد في النصف الثاني من عام ١٩١٩ م ثم تأسس الحزب بصورة رسمية في ٩ ايلول عام ١٩٣٣م، وقد اقر الحزب فلسفة خاصة حيث حكم هذا الحزب تركيا لمدة(٢٧)عاماً وبعد ان تبنت تركيا نظام تعدد الاحزاب بعد الحرب العالمية الثانية،خسر حزب الشعب الجمهوري في انتخابات عام ١٩٥٠م وقد انقسم الحزب الى تيارين احداهما يميني والاخر يسارالوسط،الاول يحاول التمسك بتقاليد الحزب القديمة، والثاني ينادي بتحقيق اصلاحات اجتماعية . ينظر :- احمد نوري النعيمي،السياسة الخارجية التركية بعدالحرب العالمية الثانية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٧٣م ، ص ٧٩ .

١٧-احمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص١٩ .

١٨-عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية ، ص٢١٢ .

١٩-المصدر نفسه ، ص٢١٤ .

٢٠-مجموعة من الباحثين ، المصدر السابق ، ص٢٢٦ .

٢١-عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وأفاق تطورها ، ص١١ .

٢٢-القائد السابق للقوة الجوية ولد عام ١٩٠٣ في اسطنبول، تخرج في الاكاديمية البحرية التركية عام ١٩٢٣، وتخرج من كلية الحرب عام ١٩٣٣، عين ملحق بحري من كل من روما وبرلين واستوكهولم حتى عام ١٩٤٣م ، رقي الى رتبة كومودور(عميد) عام ١٩٥٠م وفي عام ١٩٥٧م اعيد قائد للقوات البحرية التركية، في عام ١٩٥٩م حصل على رتبة ادميراك،بعد انقلاب ٢٧

مايس ١٩٦٠م احيل على التقاعد وعين سفيراً في مدريد، قدم استقالته في العام الثاني لاسباب صحية، في عام ١٩٦٨م، عينه جودت صوناي عضواً في مجلس الشيوخ،عرف فخري كورنورك بتقديسه للجيش وابتعاده عن الاحزاب السياسية وقد نال احترام الجميع لوقاره وسمعته الحسنة، وكان يعيش في شقة صغيرة متواضعة قبل ابلاغة بالاتفاق على ترشيحه ، وقد عرف بتصلبة ضد الحركات الانفصالية،انتهت مهام فخري كورتورك رئيساً للجمهورية في ٦ نيسان ١٩٨٠م، توفي في ١٢ تشرين الاول ١٩٨٧م في بيته الكائن في مدينة اسطنبول عن عمر يناهز الثالثة والثمانين. ينظر:- نوال عبدالجبار سلطان الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠م- ١٩٨٠م دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢م، ص١٢٠ .

٢٣-المصدر السابق ، ص١٣ .

٢٤-سري الدين،عايدة العلي،المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية،ط١،بيروت،٢٠٠٠م، ص٢١.

٢٥-مجموعة من الباحثين ، المصدر السابق ، ص٢٢٧ .

٢٦-محمود علي الداود ، العلاقات العربية – التركية والعوامل المؤثرة فيها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٥ ، تشرين الثاني ، ١٩٨٢م، ص٦٦ .

٢٧-مجلس قيادة الثورة ، خيارات السياسة الخارجية التركية ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، د. ت ، ص ٥٨-٥٩ .

٢٨-خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية- التركية ، بغداد، ١٩٩٠م ، ص١٠١ .

٢٩-فيليب روبنس،تركيا والشرق الاوسط،ترجمة:ميخائيل نجم خوري،قبرص،١٩٩٣م ، ص٧٤ .

٣٠-وليـــد رضوان،العلاقات العربية- التركيـــة ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٦م ، ص١٩٠-١٩١ .

٣١-مجموعة من الباحثين ، تركيا المعاصرة ، ص٢٢٨ .

٣٢-روبرت اولسن ، المسألة الكردية في العلاقات التركية – الايرانية ، ترجمة : محمد احسان ، ط١، اربيل ، ٢٠٠١م ، ص٤٦ .

٣٣-مؤيد ابراهيم كاظم الونداوي ، الحرب العراقية – الايرانية وأثرها على الأمن القومي الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٤م ، ص١٩٣ .

34-J.D Norotan , Islam as Afactor in Tuykish Arab relations Durhum , 1982 , AFFAIRS , 1983 , p. 174 .

٣٥-جلال عبد الله معوض ، السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينات ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٦٢ ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص١٤٥ .

٣٦-بيار سالينجر، اريك لوران، حـــرب الخليج " الملف السري"، ط١١، بيروت،١٩٩٣م، ص١٩٩ .

٣٧-المصدر نفسه .

٣٨-فيليب روبنس ، المصدر السابق ، ص٨٦ .

٣٩-نبيل حيدري ، تركيا دراسة فـــي السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥م ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٦م، ص١٢٣- ١٢٤ .

٤٠-مجموعة من الباحثين ، العلاقات الدولية في الشرقين الادنى والاوسط ، ترجمة : دار المساعدة السورية ، دمشق ، ٢٠٠٢م ، ص٢٥٢ .

٤١-احمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص ٩٣- ٩٤ .

٤٢-المصدر نفسه .

٤٣-خليل ابراهيم محمود العبد الناصري ، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط للمدة الواقعة من ١٩٤٥م – ١٩٩١م ، اطروحـــة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص٢٠١ .

٤٤-ميثاق خير الله جلود منصور القره غولي ، العلاقات الخليجية – التركية ١٩٧٣م – ١٩٩٠م، رسالة ماجستير غير منشورة – كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦م ، ص ١٠٨ .

٤٥-فيليب روبنس ، المصدر السابق ، ص٨٧ .

٤٦-سياسي تركي ولد في مدينة مالاطيا شرق الاناظول عام ١٩٢٧م ، من عائلة متوسطة الحال، اكمل دراسته في الهندسة الالكترونية من جامعة اسطنبول عام ١٩٥٠م ، عمل مساعداً للامين العام لهيئة التخطيط ١٩٦٧م – ١٩٧١م ، ثم موظفاً في البنك الدولي في واشنطن ، ثم عين في منصب وكيل وزارة التخطيط ومستشاراً لرئيس الوزراء سليمان ديميريل للشؤون الاقتصادية ١٩٧٠م – ١٩٨٠م ، وبعد الانقلاب العسكري في ايلول اعام ١٩٨٠م عينه العسكريون نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية . وفي عام ١٩٨٣م شكل حزب الوطني الام واصبح رئيساً له. وبعد فوزه في انتخابات عام ١٩٨٣م ، اصبح رئيساً للوزراء للمدة ١٩٨٣ – ١٩٨٩ ، اذ

انتخب رئيساً للجمهورية عام ١٩٨٠م حتى وفاته في ١٧ نيسان ١٩٩٣م . للمزيد من التفاصيل ينظر :- مركز البحوث والمعلومات ، التقرير الشهري ، س ٢ ، ع ٢ ، كانون الاول ، ١٩٨٣م، ص ١٦٤ .

٤٧-احمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص٩٥ .

٤٨-وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص٢٠٢ .

49- Turkish Review Quarterly Digest , Vol . 4 , No . 22 , Ankara , 1990 , p. 99 .

٥٠-خليل ابراهيم محمود ، المصدر السابق ، ص٢٠٢

٥١-احمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص٩٧- ٩٨ .

٥٢-فيليب وربنس ، المصدر السابق ، ص٨٨ .

٥٣-خليل ابراهيم محمود ، المصدر السابق ، ص٢٠٢ .

٥٤-مجموعة من الباحثين ، العلاقات الدولية في الشرقين الادنى والاوسط ، ص٢٥٣ .

٥٥-ميثاق خير الله جلود ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

٥٦-قيس محمد نوري،الخيارات التركية في ضوء الاوضاع الراهنة في الخليج العربي،مجلة اوراق تركية معاصرة ، العدد ١-٤ ،السنة ٣، مركز الدراسات التركية،جامعة الموصل، ١٩٩٠،ص١٢؛عامر علي راضي العلاق،البعد الاستراتيجي للتحالف التركي – الاسرائيلي وانعكاساته على الامن الوطني العراقي،رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠١م ، ص ١٠١ .

٥٧-ميثاق خير الله جلود ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .

٥٨-عبد السلام علي نوير ، استعداد الموقف التركي تجاه ازمة الخليج ، مجلة مستقبل العالم الاسلامي ، العدد ٣ ، السنة ١ ، مالطا ، ١٩٩١م ، ص١٤٩ .

٥٩-المصدر نفسه .

٦٠-قيس محمد نوري ، المصدر السابق ، ص١٣ .

٦١-مجموعة من الباحثين ، العلاقات العربية – التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٠م ، ص٣٦ .

٦٢-ابراهيم الداقوقي ، صور الاتراك لدى العرب ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠١م ، ص٣٤٦ .
٦٣-هيثم الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، سلسلة دراسات استراتيجية (٦)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ، ١٩٩٦م ، ص ٥٥ .
٦٤-جريدة الحياة ، (لندن) ، في ٣١ / ايار / ١٩٩٦م .
٦٥-المصدر نفسه .
٦٦-الثورة ، (بغداد) ، ع ، ٧٦٩٤ في ١١ / اب / ١٩٩١م .
٦٧-الثورة ، ع ، ٧٧٤٩ في ١٣ / تشرين الثاني / ١٩٩١م .
٦٨-المصدر نفسه .
٦٩-ميثاق خير الله جلود ، المصدر السابق ، ص ١١١ .
٧٠-عبد السلام علي نوير ، المصدر السابق ، ص١٥١ .
٧١-خورشيد حسن دلي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، دمشق ، ١٩٩٩م، ص١٥٤ .
٧٢-بدر احمد عبد العاطي ، ايران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤ ، القاهرة ، ١٩٩١م، ص٦٧ .
٧٣-فيليب روبنس ، المصدر السابق ، ص٨٩ .
٧٤-وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص٢٠٦ .
٧٥-فيليب روبنس ، المصدر السابق ، ص٨٩ .
٧٦-خليل ابراهيم محمود ، المصدر السابق ، ص٢٠٢- ٢٠٤ .
٧٧-المصدر نفسه .
٧٨-جلال عبـــد الفتاح ، العمليات العسكرية لغزو الكويت ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٩٠م ، ص٩٠.
٧٩-وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص٢٠٦ .
٨٠-محمد خليفة ، المصدر السابق ، ص١١٨-١١٩ .
٨١-احمد حسن البكر ، العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل ، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد ٤١ ، ٢٠٠٠م ، ص٢١ .
٨٢-كمال احمد عامر ، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت ، ج١، ط١ ، القاهرة، ٢٠٠١م ، ص ١٦٧- ١٦٨ .

٨٣-محمود سالم السامرائي ، المساومة في السياسة الخارجية التركية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٢ ، لسنة ١٩٩٧م ، بيروت ، ص٨٣ .

٨٤-محمد قيس نوري ، المصدر السابق ، ص ص ١٣ – ١٤ .

٨٥-بدر احمد عبد العاطي ، المصدر السابق ، ص٦٧ .

٨٦-ولد نجم الدين محمد صبري حسين بك والملقب بأربكان في اقليم سينوب Sinop في خريف عام ١٩٢٦م ، ينتمي الى الشرائح الاجتماعية العليا من الطبقة المتوسطة التي تنحدر من اسره عريقة من نسل الامراء السلاجقة الذين عرفوا في تاريخ تركيا بأسم بني أوغللري الذين امتلكوا ميراثاً علمياً وادارياً وسياسياً كان لهم دورهم في تاريخ الدولة العثمانية ، ومن المتفق عليه ان نسب نجم الدين أربكان يعود الى سلالة آل قوزان وهو حفيد حسين بك المعروف بقربه من السلطان عبدالحميد الثاني ١٨٧٦م–١٩٠٩م. تخرج اربكان من جامعة اسطنبول التقنية مهندس هيدروليكي واكمل في احدى الجامعات الالمانية ليحصل على درجة دكتوراه في تخصصه ، وصل لمنصب رئيس الوزراء التركي عام ١٩٩٦م لمدة عام فقط . للمزيد من التفاصيل ينظر :- منال الصالح ، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩م – ١٩٩٧م ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠١٣م ، ص ص ٥٣ – ٥٥ .

٨٧-محمد قيس نوري ، المصدر السابق ، ص ١٣-١٤ .

٨٨-مجموعة من الباحثين ، العلاقات الدولية في الشرقين الادنى والاوسط ، ص٢٥٨ .

89- Ilter Tur;men , op . cit , p. 23 .

٩٠-جلال عبد الله معوض ، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية – الاسرائيلية في التسعينات ، مجلة شؤون تركية ، العدد ٨٩ ، بيروت ، ١٩٩٧م ، ص١١٨ .

٩١-ولد في عام ١٩٤٧ في اسطنبول وتخرج من كلية العلوم السياسية في جامعة انقرة عام ١٩٧١م، أنضم الى توركت أوزال عام ١٩٨٣م لتأسيس حزب الوطن الام (ANAP) ، وانتخب نائباً عنه في منطقة ريزا ، وشغل منصب وزير دولة والمتحدث باسم حكومة اوزال الاولى (كانون الاول ١٩٨٦م – كانون الاول ١٩٨٧م) ، عين عام ١٩٨٦م وزيراً للثقافة والسياحة ، وفي حكومة اوزال الثانية (٢١ كانون الاول ٩ – ١٩٨٧م تشرين الثاني ١٩٨٩م) عين وزيراً للخارجية ، وفي ٢٠ شباط ١٩٩٠م استقال من وزارة الخارجية ،وحصل على رئاسة حزب الوطن

الام وفي عام ١٩٩١م عين رئيساً للوزراء حتى عام ١٩٩٧م . ينظر :- جلال عبدالله معوض ، صناعة القرار في تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨م ، ص ٩٤ .

٩٢-احمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص١٠٢-١٠٣ .

٩٣-ميثاق خير الله جلود ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .

٩٤-المصدر نفسه .

٩٥- محمد سالم السامرائي ، المصدر السابق ، ص٨٣ .

96-Turkish Daily News , Ankara , 17/ 2/ 1991 , p. 2.

٩٧-جامعة الدول العربية ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٦٩ ، بيروت ، ١٩٩٢م ، ص٢٤٢ .

٩٨-المصدر نفسه .

٩٩-شخصية سياسية واقتصادية تركية من مواليد اسطنبول عام ١٩٤٦م،اكملت دراستها الجامعية وحصلت على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة البسفور في اسطنبول،ثم حصلت على الماجستير في الاقتصاد ايضاً من جامعة الاقتصاد الامريكية وانتقلت بعد ذلك الى جامعة يل الامريكية للحصول على شهادة الدكتوراه، شغلت منصب استاذه في جامعة بوغازجي بين عامي١٩٧١م-١٩٧٩م،وانخرطت في العمل السياسي في مطلع التسعينات وانضمت الى حزب الطريق الصحيح وانتخبت نائبة عن مدينة اسطنبول في انتخابات تشرين الاول عام١٩٩١م، وتسلمت منصب وزير الدولة لشؤون الاقتصاد في الحكومة التي الفها سليمان ديميريل في تشرين الثاني عام ١٩٩١م.وفي ١٤ حزيران عام ١٩٩٣م شكلت حكومة واصبحت اول رئيسة وزراء في تاريخ تركيا،اذ توعدت خلالها ان تصلح الاقتصاد وان تحسن من سجل حقوق الانسان في تركيا وان ترفع من مكانة المرآة.للمزيد من التفاصيل ينظر:-منال الصالح،المصدر السابق، ص ٢٠٣ .

١٠٠- محمود سالم السامرائي ، المصدر السابق ، ص٨٤ .

١٠١- مجموعة من الباحثين ، العلاقات الدولية في الشرقين الادنى والاوسط ، ص٢٥٥ ؛ ارسين كالايسي اوغلو ، العرب وجوارهم الى اين ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٠م، ص٤٣.